النظام المصري يحصد ما زرع

سياسة . "الانفتاح الاقتصادي وعقد اتفاقيات كامب دافيد هما الركيزتان اللتان يستند اليهما نظام السادات في محاولة اقناع الجماهير المصرية بان مشاكلها الاقتصادية على قاب قوسين او ادنى من الحل النهائي .

الا ان السنوات الست التي انصرمت على ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي والسنة ونصف اثر توقيع اتفاقيات كامب دافيد لم تؤيد الا زيادة الاوضاع الاقتصادية في مصر سوءا وتدهورا .

فالدخل القومي بالنسبة للفرد الواحد من السكان لم يتعد الـ ٢٦٠ دولارا كما تستورد مصر حاليا ٤٠ بالمئة من المواد الغذائية التي تحتاجها بالرغم من ان ٤٢ بالمئة من القوى العاملة في مصر تعمل في قطاع الزراعة . وقد بلغت واردات مصر من الحبوب هذا العام ٥ ملايين طن .

وتشهد البلاد ارتفاعا حادا في اسعار المواد الاساسية التي ارتفعت منذ شهر كانون ثاني ١٩٧٨ وحتى اذار من عام ١٩٧٩ بـ ٥٦ بالمئة ، وبزداد اعتماد اقتصاد البلاد على الدول الاجنبية وخاصة الامبريالية منها فقد بلغ الدين الاجنبي ١٢ الف مليون دولار كما ازداد العجز في الميزان التجاري من ٥٧ مليون جنيه مصري عام ١٩٧١ الى ١٩٥٢ مليونا عام ١٩٧٨ .

ومن ناحية اخرى ادت سياسة الانفتاح الاقتصادي والنكوص عن الاجراءات التقدمية التي تمت في عهد الرئيس جمال عبد الناصر الى تدمير القطاع العام وتحويله الى القطاع الخاص فمن اصل ٢٣٥ مؤسسة اقتصادية تابعة للقطاع العام لم تبق الان سوى ٧ مؤسسات . كما الغت الدولة الاحتكار الحكومي عن التجارة الخارجية واتاحت المجال امام كبار التجار والمتنفعين لجني الارباح الطائلة .

اما في الريف وفي ظل مخطط اهمال القطاع التعاوني فلم تخصص الحكومة سوى ٨ بالمئة من الاستثمارات للقطاع الزراعي . وقد ادى ذلك الى تدمير القطاع التعاوني وضرب صغار الفلاحين وفقرائهم . وتفيد احصائية صادرة عن منظمة العمل الدولية ان ٤٥ بالمئة من الفلاحين لا يملكون اية اراضي في حين تعيش نسبة مماثلة من الفلاحين تحت حافة الفقر . وفي الوقت نفسه فان حوالي ٥ بالمئة من ملاكي الاراضي يملكون ٤٣ بالمئة من الاراضي الزراعية و ٧٥ بالمئة من التراكتورات الموجودة في البلاد واكثر من ٥٠ بالمئة من التجهيزات الزراعية الحديثة .

وتعاني الجماهير الشعبية المصرية وخاصة جماهير المدن من سوء الاوضاع السكنية فايجارات الشقق ترتفع باستمرار حيث ارتفعت اجرة الشقة المفروشة في القاهرة او الاسكندرية من ١٠٠ جنيه الى اكثر من ١٠٠٠ جنيه في الشهر . كل هذا يحدث في الوقت الذي توجد فيه ٥٠ الف شقة فارغة في القاهرة لاتجد من يستطيع استئجارها بسبب ارتفاع الاجرة .

اما عن البطالة فحدث ولا حرج فمن بين الـ ١٢ مليون الذين يشكلون قوة العمل المصرية لا يعمل سوى ٧ر٩ مليون شخص بصورة دائمة ويعزو جريدة "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية سبب ذلك الى سياسة الانفتاح الاقتصادي التي ادت الى تدمير الفروع التقليدية للصناعة المصرية . فالمستثمرون المحليون والاجانب لا يقومون بالاستثمار الا في قطاع بناء الشقق الفخمة والفنادق او المضاربة في العملة مما يؤثر تأثيرا سلبيا شديدا على اقتصاد البلاد .

ومما زاد من صعوبات نظام السادات ان المساعدات التي كانت تقدمها الدول العربية النفطية والتي بلغت خلال السنوات الخمس السابقة ١٧ الف مليون دولار قد توقفت بسبب الصفقة المنفردة التي عقدها السادات مع اسرائيل .

واصدقاء السادات الذين حسب اسهم يعرعون الى مساعدته اقتصاديا يفتقرون الى الحماس لتقديم هذه المساعدات . فبسبب اوضاع مصر الاقتصادية المتردية والمفاقمة العرسة لمصر يحجم المستثمرون الغربيون عن صب اموالهم في مصر ، ولنفس السبب فقد رفض بنك النقد الدولي تزويد مصر بقرض بقيمة ٧٣ مليون دولار يدفع على ٣ سنوات .

لقد عبرت جريدة "فايننشال تايمز" اللندنية عن هذا الوضع بدقة حين قالت انه في ظل الظروف السائدة في مصر حيث تعتمد مصر كليا على الولايات المتحدة ويزداد طوق العزلة العربية حول عنقها فان امرا واحدا فقط هو مؤكد : من الصعب التنبؤ بمستقبل النظام المصري .

وهكذا فان نظام السادات يحصد ما قد زرع .

في بلاد الرأسمال

تفاوت كبير في الدخل وافلاس نظريات التعاون الطبقي

من المعروف ان التفاوت الكبير في المداخيل بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة هو احدى الظواهر السلبية العديدة التي تسم الحياة في المجتمعات الرأسمالية . وهذا ناجم عن طبيعة العلاقات الانتاجية التي تسود هذه المجتمعات والتي تتميز باستئثار قلة من الرأسماليين بالنصيب الاوفر من الدخل القومي في حين لا تحصل اكثرية العاملين الا على النزر اليسير منه .

وكان هذا الواقع احد الدوافع الرئيسية التي تكمن وراء الصراع الطبقي الذي تخوضه جمهرة العاملين ضد النهب الذي تتعرض له . وقد شهدت الدول الرأسمالية صراعات طبقية مريرة انعكست في اتساع الحركة الاضرابية وازدياد عدد ايام العمل الضائعة نتيجة الاضرابات وفي ازدياد قوة الاحزاب العمالية .

ومن اجل السعي الى تخدير الطبقة العاملة وامامة وعيها واعاقة نضالها من احل القضاء على علاقات الانتاج الاستغلالية السائدة ورغبة في ادامة استغلالها للطبقة العاملة عمدت الطبقة الرأسمالية الى ادخال بعض التغييرات الهامشية المتمثلة في استخدام جهاز الدولة وآلية الانفاق الحكومي واعطاء بعض العاملين الامكانية لشراء عدد قليل من اسهم الشركات التي يعملون فيها واستخدم ايديولوحيو البرجوازية هذه الامور من اجل نشر الافكار والنظريات حول ما يسمى بـ "الرأسمالية الشعبية" و "دولة الرفاه العام" و مجتمع المشاركة" وغيرها ولكي يدخلوا في روع العاملين والجماهير الشعبية الواسعة ان النظام الرأسمالي قد "غير" من طابعه الاستغلالي و "افسح المجال" امام الطبقات الدنيا تشارك في ملكية المؤسسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية .

الا ان القاء نظرة على طبيعة الامور في بلدان الرأسمال تكفي لتبين ان جوهر العلاقات الرأسمالية الاستغلالية بقي كما هو ولم يتغير : انقسام المجتمع الى قطبين رئيسيين يتمتع احدهما بحصة الاسد من الثروة الاجتماعية ومن عوائد الانتاج ولا يحصل الاخر الا على اقل نصيب ممكن .

وتؤكد هذا الاستنتاج الارقام والاحصائيات الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية . فالبنك الدولي مثلا ــ الذي لا يمكن اتهامه بالتحيز ضد الرأسمالية ــ يورد في نشرته الصادرة في شهر آب من هذا العام والمعنونة "تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩" الاحصائيات حول توزيع المداخيل في العديد من دول العالم .

يبين التقرير النسب المئوية لتوزيع المداخيل وفقا للمجموعات العديدة المختلفة من السكان وكما يبين الجدول التالي فان فترة هذه الاحصائيات تعود الى سنوات مختلفة وسبب ذلك هو الفروق في الفترات التي احريت فيها عمليات الاحصاء في مختلف الدول .

يبرز الجدول التمايز الكبير في المداخيل بين الفئات الاجتماعية في مجموعه البلدان المشار اليها وهي البلدان الرأسمالية الرئيسية في العالم . فالعشرين بالمئة من العائلات التي تتربع على قمة الهرم الاجتماعي تحصل على قدر من المداخيل يزيد عما يحصل عليه ٦٠ بالمئة من العائلات التي تشكل قاعدة هذا الهرم . وفي بعض هذه البلدان كفرنسا والمانيا الغربية فان ١٠ بالمئة فقط من العائلات العالية الدخل تحصل على نفس النسبة التي تحصل عليها ٦٠ بالمئة من العائلات المحدودة الدخل

الحصص المئوية للدخل الموضوع تحت تصرف الاسر ، لفئات مئوية من الاسر

البلد	السنة	الـ٢٠بالمئة الادنى	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الـ٢٠بالمئة الاعلى	الـ١٠بالمئة الاعلى
بريطانيا	١٩٧٣	٦ر٣	٦ر١٢	٤ر١٨	٩ر٢٣	٨ر٣٩	٥ر٢٣
اليابان	١٩٦٩	٩ر٧	١ر١٣	٨ر١٦	٢ر٢١	٠ر٤١	٢ر٢٧
فرنسا	١٩٧٠	٣ر٤	٨ر٩	٣ر١٦	٧ر٢٢	٩ر٤٦	٤ر٣٠
المانيا الغربية	١٩٧٣	٥ر٦	٣ر١٠	٠ر١٥	٠ر٢٢	٢ر٤٦	٣ر٣٠
كندا	١٩٦٩	٠ر٥	٨ر١١	٩ر١٧	٣ر٢٤	٠ر٤١	١ر٢٥
الولايات المتحدة	١٩٧٢	٥ر٤	٧ر١٠	٣ر١٧	٧ر٢٤	٨ر٤٢	٦ر٢٦

المصدر : تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩ ص ٥٧ ، البنك الدولي ، اب ٧٩ .

والجدير بالذكر ان هذا الجدول يبين توزيع المداخيل بعد حسم الضرائب اي المداخيل الصافية . ومن هذا يتضح زيف الدعاية البرجوازية حول دور الضرائب في التخفيف من التمايز بين مداخيل مختلف الفئات الاجتماعية ، ويبين انه مهما بلغ دور جهاز الضرائب فانه لن يستطيع التأثير بشكل جذري على طبيعة نظام الملكية وعلاقات الانتاج في المجتمعات الرأسمالية .

وهكذا فان وقائع الحياة العنيدة تدحض بكل وضوح مختلف النظريات البرجوازية حول امكانية ازالة الفروق بين الطبقات الاجتماعية او حتى تخفيفها في ظل اسلوب الانتاج الرأسمالي . كما تعطي هذه الوقائع اثباتا جديدا على ضرورة تدمير اسلوب الانتاج الرأسمالي تدميرا ثوريا والانتقال الى الاشتراكية التي تخفف الى الحد الادنى الفروق في المداخيل بين الفئات الاجتماعية وتضع الاسس لبناء المجتمع الشيوعي حيث يقضي والى الابد على التمايز في المداخيل وتحقق المساواة المطلقة بين افراد المجتمع .

لافات "ذرية" بين الهند وليبيا

ذت التقارير الصحفية من نيودلهي بان الجماهيرية قد قررت في الاونة الاخيرة دادتها النفطية للهند . ده التقرير ان سبب الخلاف الحكومة الهندية تزويد بالخبراء والوثائق لازمة لاجراء تفجير نووي دكر ان الهند قد تعاقدت لجماهيرية الليبية لبناء من المطارات والسدود الطائرة

ت التقارير بان الحكومة الهندية قد ادرجت هذا الاتفاق في حينه ضمن اطار التعاون بين الدول غير المنحازة ولم تعتبره وسيلة لحصول الجماهيرية الليبية على "الزناد الذري" الامر الذي ادى اكتشافه الى احداث صدمة لدى الدوائر الحاكمة في الهند .

هذا وكانت الجماهيرية الليبية قد وافقت بعد الزيارة التي قام بها عبد السلام جلود نائب الرئيس الليبي الى نيودلهي على تزويد الهند بكميات كبيرة من النفط بالسعر الرسمي والذي يقل عن سعر السوق بحوالي ١٠٠ دولار للطن الواحد .

ولقد بلغ مجموع كميات النفط الليبي المرسلة للهند حتى اصدار القرار القاضي بوقفها حوالي ٣٠٠ الف طن ، ومن المتوقع ان ترتفع فاتورة الواردات الهندية من النفط نتيجة لذلك الى ٥ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ ، او ما نسبته ٥٠ ــ ٦٠ بالمئة من قيمة الصادرات الهندية الى الخارج .

واوردت التقارير الصحفية المذكورة عن مصادر ديبلوماسية في الهند قولها بان الحكومة الهندية لا تزال تامل ان تتراجع الحكومة الليبية عن قرارها السابق .